

المؤتمر الوطني

الورقة التوجيهية

عرف تدير الشأن العام ببلادنا، خلال مسار تطوره، وخاصة بعد دستور 2011، عددا من التحولات التي واكبها اختيارات هيكلية، لعل أهمها اعتماد الجهوية الموسعة، وتخويل الجماعات الترابية اختصاصات أوسع مما كان عليه الأمر سابقا، والهدف الأسوى هو كسب رهان التنمية المندمجة والشاملة، من أجل أن تلج بلادنا نادي البلدان الصاعدة عن جدارة واستحقاق.

هذه الاختيارات التي أقدم عليها المغرب، بجرأة وثبات، تتأسس من بين ما تتأسس عليه، على

عصرنة وتحديث عمل الجماعات الترابية، بغرض توجيه وإعادة توجيه العمليات المتصلة بالتنمية وإعطاء الأخيرة نفسا جديدا وقويا، من حيث الشكل كما من حيث المضمون.

يبد أن هذه التنمية المنشودة، بهذه المقاربات المتجددة، لن تتحقق على أرض الواقع، ولن يكون لها الأثر الإيجابي المطلوب، إلا بوضع آليات وبرامج مواكبة تسند أداء المنتخبين والمنتخبين، للرفع من مردودية المؤسسات المنتخبة التي يدبرونها، مع تأهيل قدراتهم التخطيطية والتدبيرية والتنفيذية، للتمكن من بلورة مخططات جماعيات مبنية على الاستشراف والتخطيط الإستراتيجي وبناء المشاريع، وكذا تملك القدرة على تنفيذ هذه المخططات وتنزيلها في الميدان، خاصة من خلال أعمال المقاربة التشاورية والتشاركية القمينة بالاستجابة للحاجيات والانتظارات الحقيقية والمتزايدة للمواطنات والمواطنين.

إن المهام الجديدة الملقاة على عاتق المنتخب لا يمكن النجاح فيها دون وضع إطار قانوني قائم الذات لتكوين المنتخبين، ودون المبادرة إلى إنشاء مؤسسات متخصصة في تكوين هذه الفئة. حيث أثبتت العديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال أن سوء التدبير الذي تعاني منه أغلب المجالس المنتخبة لا يعود كله إلى الممارسات الفاسدة، كما يمكن أن يعتقد الكثيرون لأسباب مختلفة، وإنما كذلك إلى عدم كفاية القدرات الذي يعاني منه الكثير من المنتخبين المنوطة بهم مهمة السهر على تدبير هذه المجالس، وخاصة عدم الإلمام الكافي واللازم بالتأطير القانوني المنظم للاختصاصات وحدودها وهوامشها وإكراهاتها، مما يجعل قدرة هؤلاء الأعضاء على المبادرة مكبلة ومحدودة، فلا يتحركون، في الغالب، إلا بناء على التعليمات أو استنادا على استشارات أو إيعاز من سلطة الوصاية.

ولقد حاول القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات تحسين نظام المنتخب، لاسيما من خلال إقراره مجموعة من البنود المهمة بغية الحد من أشكال التدبير العشوائية والارتجالية والمزاجية والمفتقدة للرؤية، سواء في مجال الإدارة أو في مجال التنمية. لكن النقطة المفصلية في تدبير الجماعات المحلية وريح رهان التنمية، والمرتبطة بتكوين وتأهيل المنتخب تظل غائبة، أو مغيبة، ولا تحظى بالعناية اللازمة، سواء بين طيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات أو في الممارسة الميدانية والمؤسسية، مما يجعل هذا المنتخب تعوزه مقومات وشروط القدرة على صناعة القرار داخل الجماعة، وبالتالي التمكن من الإسهام الناجع في خلق مشاريع تنموية ذات بعد استراتيجي ومهيكل.

إن غياب التكوين والتأطير الواجب للمنتخب الجماعي، سواء من طرف سلطة الوصاية أو من طرف الأحزاب السياسية، يجعل من مسألة ربح رهان التنمية أمرا متعذرا، ومتعذرا في أحسن الأحوال، مادام المنتخب غير مؤهل للتخطيط الجماعي المتكامل، وبلورة المشاريع القابلة للتنفيذ وذات العائد المفيد على المواطنات والمواطنين.

ذلك ما ينعكس سلبا على الجماعات، وعلى صورتها، فتبدو الأخيرة كما لو أنها بلا فائدة ولا جدوى، أو أنها عاجزة عن تقديم القيمة المضافة على مستوى الخدمة الحيوية للمواطنين، والحقيقة أن فرصها كبيرة في هذا الصدد، ولا يعيق ترجمة وظائفها الحيوية إلى أعمال ملموسة، بالإضافة إلى العوامل المتداولة، سوى النقص الحاد في المعرفة القانونية والمسطرية، وبالآليات التدبير الحديث للجماعة الترابية، في سياق يتسم بعبور المغرب مرحلة حاسمة على مستوى الاختيارات الإستراتيجية التي يتبناها لربح رهان التنمية المحلية والجهوية وللحاق بركب البلدان المتقدمة.

إن الواقع الذي يعيشه المنتخب الجماعي يجعله يواجه صعوبات جمة في مزاولة مهامه الإنتدائية، مما حتم علينا المبادرة إلى تأسيس إطار جمعي يعنى بهذه الفئة، لتوفير أداة وقضاء للتكوين والمصاحبة اللازمين للمنتخبين، بقصد مساعدتهم على تأدية أدوارهم على أكمل وجه، ولجعل الجماعات الترابية تضطلع بدور القاطرة التنموية، وجعل هذه الجماعات مجالا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وللتضامن وقيم المواطنة الحققة.

إن المنتخب الجماعي في حاجة ماسة للتكوين والتأطير المتصلين بمهامه الانتدابية، حتى ولو كان متمتعا بمستوى تعليمي جيد، وبالأحرى بالنسبة لأولئك الذين لم تتوفر لهم نفس حظوظ التحصيل الدراسي النظامي، ويعود ذلك بالأساس إلى تعقد وتداخل شبكة العلاقات والقوانين والمؤسسات والمساطر والفاعلين بالنسبة للجماعة الترابية كما بالنسبة للمنتخب.

إن نجاح المنتخب في مهمته التي تم انتدابه لها، يتطلب منه، بالإضافة للإرادة، تملك الكفاءة والقدرة على التدخل في جميع المجالات المنصوص عليها قانونا، إنما ونظرا لوضعيته الحالية، فهو غير مؤهل، على العموم، (ومع استحضار الاستثناءات المؤكدة للقاعدة) للمساهمة الفعالة في تحقيق التطلعات الملحة والمتزايدة للسكان، مما يضع على عاتق هذا الإطار مسؤولية العمل، بجدية وسرعة ونجاعة، على الإسهام القوي في تكوين المنتخبين وتقوية قدراتهم وتأهيلهم في شتى المجالات، وتوعيتهم بواجباتهم ومهامهم الانتدابية، كما يعتبر هذا الإطار نفسه معنيا كذلك بالترافع، لدى كل الجهات المؤسساتية المعنية، حول خلق مؤسسات وطنية متخصصة في تكوين المنتخبين وتوفير الإمكانيات المالية والمادية واللوجيستية اللازمة لذلك، من أجل الرفع من أداءهم ومردود يتهم.

لذلك، فإن هذا الإطار، ولتحقيق الهدف من وراء إنشائه، فهو ملزم وواعي بأهمية تحديد الأولويات وترتيبها، وبتبني خطط واختيارات واضحة في مجال الاهتمام بهذه الفئة، لاسيما من خلال مأسسة العمل وجعله منتظما وأكثر نجاعة، ولن يستقيم ذلك سوى بالتوفر على إدارة عصرية ومقر خاص للاشتغال، مما سيسمح ببرمجة أنشطة نوعية تصب في إطار تجويد عمل المنتخبين، كتنظيم ندوات موضوعاتية ودورات تكوينية متخصصة تراعي البعد المجالي وحاجيات الجماعة الترابية، كما أن هذا الإطار الجمعي سيكون منفثا على خيار الاستعانة بالخبراء الوطنيين لإنجاز مخططات تنموية واتفاقيات شراكة نموذجية.

ويمكن إجمال الاستراتيجية التكوينية للجمعية الديمقراطية للمنتخبين في المحاور الستة التالية :

1- إعداد مخطط العمل الجماعي

يتناول القانون التنظيمي الجديد، صراحة، ضرورة تفعيل دور الجماعات الترابية والانتقال به من الوظائف التقليدية المعتادة، إلى بلورة مخطط للتنمية الجماعية كفيل بأن يخلق حركية إقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية داخل الجماعات، يكون فيها الإنسان محورا للتنمية، وفاعلا ومشاركا في بناء وصياغة محيطه حاضرا ومستقبلا.

من هنا تبرز الأهمية القصوى لتكوين المنتخبين، في ميادين اكتساب مهارات تساعد على ضبط المحددات والتوجهات، كما التفاصيل والحيثيات التي يتعين أن تشكل إطارا ومضمونا لإعداد مخطط تنمية الجماعة، وفق نسق التخطيط الإستراتيجي التشاركي، فلا خيارات اليوم أمام المنتخب سوى أن يكون على بينة من الأسس المنهجية لإنجاح فلسفة التنمية البشرية المبنية على سياسة خلاقة تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، وتتجسد بالتالي في برامج مضبوطة ومندمجة.

إن إعداد المخطط الجماعي للتنمية يتطلب منتخبا قادرا على صياغة رؤية شمولية للوحدة المجالية لجماعته، وله دراية بتفاصيل مراحل إعداد المخطط الذي يمر لزوما بمرحلة الإعداد والتشخيص التشاركي، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم، ويتوفر على وثيقة مرجعية تنجز وفق مقاربة تشاركية، تتضمن تشخيصا يبرز الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة. لذلك كله، فمن أجل إعداد مخطط تنموي ناجح يتعين تأهيل وتكوين المنتخبين تكوينا أساسيا موصولا بتكوينات مستمرة، وكذا مواكبتهم حتى يتمكنوا من التوفيق في إنجاز المخططات لربح رهان التنمية المنشودة.

2- مونوغرافيا الجماعات الترابية

المخطط الجماعي، من أهم، إن لم يكن أهم انشغالات المنتخب الطموح في تدبير شؤون الجماعة بعقلانية منتجة، وبلورة طموحات المواطنين في مشاريع قابل للتنفيذ وذات طابع اقتصادي وعمق اجتماعي وثقافي وبيئي عملياتي، إنما لا يمكن إنجاز هذا المخطط الطموح إلا إذا توفرت الجماعة الترابية كمرحلة أولى على مونوغرافية لتشخيص الوضعية السوسيو إقتصادية وتحديد نقاط قوة ومكامن ضعف الجماعة، وتدقيق البنية الديموغرافية، ورصد التجهيزات الأساسية، وتمثل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الملائمة.

وإنجاز هذه المونوغرافية، التي لا يتعين اعتبارها عملا إداريا روتينيا تقنيا، من الضروري توفر الجماعة على منتخبين مؤهلين علميا ومعرفيا ومنهجيا، وقادرين على الإشراف والتوجيه في هذا المضمار.

إن ذلك من بين مكونات رؤية هذا الإطار الجمعي الذي نبادر إلى تأسيسه، تحملا منه لمسؤوليته في تأهيل المنتخب للمساهمة في بناء المجتمع الحدائي وتحقيق الرفاه الاجتماعي والإقتصادي، لاسيما من خلال محاربة مظاهر الإنتظارية التي تسبب لعمل المنتخبين وصورتهم لدى الرأي العام.

3- أهمية الديمقراطية التشاركية

تعد الديمقراطية التشاركية من المفاهيم التي ارتفعت المطالبات بتزليلها، منذ التأكد الثابت من جدواها وأثارها الإيجابية، في تجارب عالمية نموذجية ناجحة، بالنظر لبعدها الإستراتيجي الذي يهدف إلى تمكين المواطن من فرص المشاركة المباشرة والمستدامة في بناء واتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام عن طريق التفاعل والإشراك المباشر، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو الإقليمي أو المحلي، وهي آلية لتجاوز مظاهر قصور الديمقراطية التمثيلية ومحدودية قدرتها على الإشراك المباشر للمواطنات والمواطنين في بلورة الاختيارات وتحديد السياسات وصناعة القرارات المتعلقة بهم.

إنها مقارنة تروم تقاسم المسؤولية، وحل مشاكل الناس بشفافية أكبر، وعن طريق أفكارهم ورؤاهم وأولوياتهم المتجددة، وبانتهاج أقصى مقاربات القرب وضمان انخراط الجميع.

من هنا أضحي تكوين المنتخبين في مجال الديمقراطية التشاركية ضرورة ملحة، لمحاربة مظاهر الإقصاء والعزوف واللامبالاة، وتعزيز ثقافة وقيم المشاركة والمسؤولية والوطنية.

فمنتخب اليوم لا بد أن يكون واعيا، تمام الوعي، بأهمية الديمقراطية التشاركية، ليعمل على إشراك المواطنات والمواطنين وكل الفاعلين في تدبير شؤون الجماعة الترابية، سواء في إعداد المخطط الجماعي، أو في وضع الميزانية، أو في كل ما يرتبط باتخاذ القرارات ذات الصلة بمهامه ووظائفه.

ويمكن القول إن الديمقراطية التشاركية هي إحدى الأدوات الناجعة والموثوقة لجعل الحركات الاجتماعية المحلية التي تكتسي طابعا مطلبيا، إلى قوة دفع إيجابية للاقتراح وإبداع الحلول والمساهمة في تنفيذها، ما دامت التشاركية تقوم على أسس محاربة الإقصاء والتمييز، وتكرس مبدأ الشفافية واحترام حقوق المواطن، وخاصة حقه الأساسي في المشاركة في صناعة حاضره ومستقبله، مما يجعل المواطن متشعبا أكثر بروح المسؤولية تجاه البرامج التي شارك في إعدادها، خاصة فئة الشباب الذي يتعين الحرص بشدة على إشراكها في إعداد المخططات الجماعية وفي تدبير شؤون الجماعة الترابية. حتى تتمكن هذه الفئة من تطوير حركية المجتمع ودفعها إلى صناعة المستقبل عن طريق تدبير طاقتها بشكل خلاق وإيجابي.

4 - تدبير الصفقات العمومية ومسألة القرار المالي داخل الجماعات الترابية

إن دور جمعية المنتخبين ومسؤوليتها كبيرة وجسيمة في تأطير المنتخبين في مجالات شتى، ولعل من أهم هذه الدوار التي يجب أن تضطلع به هذه الجمعية هو تكوين المنتخبين في مجال التدبير المالي للجماعات الترابية، سواء فيما يتعلق بوضع وتدبير الميزانية، أو بإبرام الصفقات العمومية المجدية وتتبع تنفيذها وتقييمها.

فسوء التدبير الذي تعاني منه الجماعات الترابية راجع، في جزء غير يسير منه، إلى ضعف الهيكلة الإدارية لهذه الجماعات، يضاف إليه ندرة الكفاءة أو عدم تلاءمها وملاءمتها، في مجالات من أهمها المالية، مما يصير معه التكوين والتكوين المستمر ضرورة ملحة لأطر الجماعة، سواء كانوا موظفين أو منتخبين، فضعف التكوين المالي الذي يعيئه المنتخب يجعل الجماعات بعيدة عن تحقيق متطلبات التنمية، ويرهن التسيير المالي للذاتية والارتجالية، وفي أحسن الأحوال لمنطق المحاسباتية الضيقة، دون أن يستند ذلك إلى استراتيجية ورؤية واضحة المعالم.

أما فيما يخص مسألة الصفقات العمومية، فبدورها تعرف إختلالات، بعضها خطيرة، نظرا للنقص الحاد الحاصل في الوعي بمقتضياتها، فالمنتخب ليس له، في الغالب، إلمام بالمبادئ التي يتعين احترامها والتقيدها واتباعها، لتمكين الجماعات الترابية من تحقيق أحسن إنجاز، سواء من الناحية الفنية أو المالية، ابتغاء للمصلحة العامة، والمحافظة على المال العام من الهدر والضياع، وتمكين الجماعة من فرص التنمية من خلال التدبير الأمثل للإمكانات.

فالمنتخب يجب أن يكون ملما بضوابط إبرام العقود والصفقات، كما أنه يجب أن يتوفر على المؤهلات التي تمكنه من ممارسة المهام المؤسساتية المتعلقة بالرقابة على هذه الصفقات.

فإبرام الصفقات يتطلب تحقيق العديد من المبادئ التي يجب على المنتخب الإلمام بها، مثل العلنية، المنافسة، والعمومية... كما يتعين أن يلم بأنواع الصفقات وأصنافها، وأن يميز بينها، حتى لا يكون سببا مباشرا في هدر المال العام، أو تحميل الجماعة نتائج سلبية، أو إدخال الجماعة في متاهات النزاعات التي قد تبطل الصفقات المبرمة، مما يؤدي إلى هدر زمن التدبير والتسيير، وتفويت فرص التنمية، وتضييع الجهد في تدبير خلافات ونزاعات لا طائل من ورائها بالنسبة للجماعة والمواطن والمنتخب.

إن تكوين المنتخبين وتأهيلهم التأهيل المتكامل والشمولي، لهو الكفيل بالإسهام في تعزيز الحكامة الجيدة التي أصبحت مطلوبة، أكثر من أي وقت مضى، بغية الوصول إلى تسيير إيجابي و فعال لمرافق الجماعات الترابية، وتحقيقا للتنمية المنشودة، لأن الحكامة الجيدة والترشيد الجيد والمعتلن للنفقات والصفقات العموميتين يعدان مؤشرا على مدى تجدر وترسخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهذا لن يتأتى إلا بتأهيل المنتخبين وجعلهم مؤهلين لإبرام الصفقات العمومية، لاسيما من خلال إعداد أمثل الدلائل الإرشادية المبسطة لمساطر إبرام وتنفيذ صفقات الجماعات الترابية.

5-رقمنة الجماعات الترابية ومحاربة البيروقراطية

إن العصر الذي نعيشه هو عصر التكنولوجيا وعصر الثورة المعلوماتية بامتياز ودون منازع، لكن جماعاتنا الترابية لا تواكب، في غالب الأحوال، هذه الطفرة الرقمية، مما يقوت عليها الاستفادة من مزايا وحسنات الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة. إن التنمية الشاملة والمستدامة تتطلب اليوم رقمنة الجماعات الترابية لتطوير خدمات هذه الجماعات وتلبية احتياجات المواطنين والمواطنين، خاصة رقمنة مصالح بعضها، مثل مصلحة الرخص، ومصلحة الحالة المدنية، وأنظمة التسيير الإلكتروني للأرشيف. إن تفعيل ذلك لكفيل بتحرير المواطن من عدد العراقيل الإدارية، وسيسمح له بتفادي تنقلات بلا طائل، وإجراءات ينظر إليها على أنها عبء بلا جدوى، وكذا تقليص نفقات غير ضرورية. وذلك سيكون مدخلا من المداخل المهمة في محاربة أشكال البيروقراطية وتعقد المساطر، مما سيتيح إعادة بناء العلاقة بين إدارة القرب ومواطن اليوم، على أسس جديدة متلاءمة مع متطلبات العصر، وبأجراء مفهوم تقرب الإدارة من المواطن، والذي سيظل بعيد المنال إذا ما استمرت الجماعات الترابية في تأدية مهامها بالمنطق المتجاوز. إن عصرنة الدولة وريح شعار التقدم والحدثة يمر، لا محالة، عبر هذه السياسة التي تتوخى رقمنة الإدارة لرفع وتحسين أداءها والرقى بالخدمة العمومية إلى مستوى النوعية والاحترافية والجودة والنجاحة. هذا الرهان يمر أساسا عبر عملية التكوين الخاص والمستمر للمنتخبين وتبادل التجارب وتقاسمها خاصة التجارب الناجحة منها ، وذلك من أجل الإشراف على تحديث الإدارة الجماعية، والإسهام في جعل بلادنا تفتح نادي البلدان المتقدمة والعصرية.

6- مسؤولية المنتخب تجاه التخطيط الترابية وقضايا البيئة

إن الإطار الجمعي الذي يعمل على تأسيسه لمواكبة المنتخبين وتأهيلهم يضطلع بمسؤولية تكوين المنتخبين ليساهموا في تبني قضايا البيئة والمحافظة عليها، في نطاق وحدود مهام ومسؤوليات الجماعات الترابية، وكذا تحسين المحيط المعيشي للسكان والارتقاء بفضاءات الحياة المشتركة، لاسيما من خلال الاهتمام بالقيم البيئية. فلا يخفى على أحد أن قضايا البيئة تعد اليوم من أولويات الإنسان المواطن، ووالفاعل المسؤول، وصاحب القرار، أيا كانت مستوياته، بما فيها الجماعات الترابية الجهوية والإقليمية والمحلية، سواء تعلق الأمر بالبيئة الطبيعية أو المحيط الحيوي، أو الغلاف الجوي، أو تعلق الأمر كذلك بالبيئة الاجتماعية التي شيدها الإنسان داخل البيئة الطبيعية، فكل هذه الأجزاء متداخلة ومتشابكة ومتكاملة. إن واقع البيئة في جماعاتنا الترابية يعرف العديد من مظاهر الإختلال التي تؤثر سلبا على جودة الحياة، وعلى مستقبل المواطنين والمواطنات، والتي تعرقل التنمية بكل أبعادها، كارتفاع الضغط السكاني، وغياب أو افتقار الجماعات إلى التصاميم الضرورية كتصاميم التهينة مثلا.

فضعف تكوين عدد من المنتخبين عامل مهم، من بين عوامل أخرى، يؤثر سلبا على تخطيط ومراقبة قطاع التعمير، خصوصا في ما يخص احترام التصاميم والتراخي في سلك إجراءات ومساطر زجر المخالفات، كما أن المضاربات العقارية تؤثر سلبا على الاقتصاد والبيئة وعلى الإطار العام للحياة المشتركة والفضاءات العامة،

وتساهم في إختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء وغيرها، وتدمير الحزام الأخضر للمدن، وانتشار الأحياء غير المهيكلية، دون التوفر على المعايير الصحية مما يعرض صحة المواطنين للخطر. ويمكن تجاوز ذلك من خلال تأهيل المنتخبين الجهويين والإقليميين والمحليين ومدعمهم بالمعرفة والتقنيات وتكوينهم في المجال الإداري والقانوني المتصل بهذا الصدد، من أجل سيادة احترام كل الشروط الجديرة بتوفير إطار ملائم وجيد للعيش المشترك.

إن تحقيق هذه الأهداف يمر أساسا عبر وجود منتخبين مؤهلين وقادرين على تفعيل الإجراءات الإدارية ذات الصلة كوقف بعض الأنشطة غير المطابقة للمقاييس والمعايير القانونية، وصولا إلى سحب التراخيص التي تهدد البيئة وسلامة المواطن .

إن إطارنا الجمعي سيعمل على توحيد جهود المنتخبين المنضوين تحت لواءه، والعمل على رفع مستوى التنسيق بين كل المتدخلين، قصد إيلاء قضايا التخطيط الترابي وإعداده وقضايا المحافظة على البيئة ومحاربة أشكال التلوث، الأهمية اللازمة، كما أنه سيعمل على بلورة وتفعيل برامج للتوعية والتأطير خاصة بالمنتخبين قصد تسهيل مهامهم في هذا المجال في أفق تشكيل ثقافة بيئية داخل بنيات الجماعات الترابية، تنتصر للإنسان ولقيم العدالة الاجتماعية، وتحد من طغيان السعي نحو الربح المبي على تدمير الطبيعة واستنزاف خيراتها على حساب مستقبل الإنسان والطبيعة نفسها، وعلى حساب الحق في حياة أفضل.

إن تأهيل المنتخب وتوعيته بأهمية الاهتمام بالبيئة، ومواكبته لإبداع مبادرات وبدائل تنموية تراعي متطلبات التوفيق بين مستلزمات النمو الاقتصادي ومقتضيات الحفاظ على الطبيعة، سيكفل الإسهام الجدي والمؤثر في جودة فضاء العيش السليم والأمن للأجيال الحالية واللاحقة، خاصة أن التهديدات البيئية أصبحت تتجاوز حدود الدولة أو الجيل، لأن استغلال الثروات بشكل مفرط واستنزاف كل الموارد المتاحة جريا وراء مستويات من الرفاهية المفرطة التي لا تعرف الحدود، هو بمثابة مغامرة بمستقبل الأجيال القادمة، كما أن واجباتنا تجاه الإنسانية لا تقتصر على المحافظة على البيئة الطبيعية التي هي ملك مشترك للإنسان ولكل الأجيال، بل أيضا صيانة تراثه الأثري والطبيعي باعتباره موروثا إنسانيا.

• الجمعية الديمقراطية للمنتخبين التقدميين والغرف المهنية

أنشئت الغرف المهنية بغية تأطير المهنيين والفاعلين الإقتصاديين والدفاع عن مصالحهم والبحث عن فرص للعمل والشراكات مع المؤسسات المثيلة في البلدان الأخرى، لكن للأسف فهذه الغرف المهنية لا يتم، في الغالب، تسليط الضوء عليها سوى أثناء الاستحقاقات الانتخابية المتعلقة بأعضائها، بالرغم من تأكيد خطاب الدولة والأحزاب على دورها المحوري في التأهيل الاقتصادي وفي تعبئة الطاقات.

الملاحظ أن أثر الغرف على الاقتصاد وديناميته يظل محدودا، وأدوار أعضائها يظل ملتبسا، لذلك يضع هذا الإطار الجمعي، الذي يهتم بالمنتخبين بشكل عام، ضمن أولوياته واهتماماته تأهيل أعضاء الغرف المهنية ومصاحبهم في مهامهم الحيوية.

لذلك، سيتم تشكيل هيئة خاصة، من داخل الجمعية، تعمل على تأطير أعضاء الغرف، ليساهموا في تأسيس مرحلة جديدة من التدبير للشأن العام المحلي، يجعل من الغرف المهنية شريكا جوهريا وحقيقيا وفاعلا في تحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، تتماشى مع تطلعات الجبهة المتقدمة وصلاحياتها الواسعة.

إن مواكبة المهنيين من طرف الجمعية والعمل معهم على تفعيل المقتضيات التنظيمية الجديدة ذات الصلة، ليعتبر تحديا مشتركا لتحسين أدائهم والإرتقاء به لتحقيق طموحات وإنتظارات المهنيين، بصفة خاصة والإسهام في تنمية الشأن الاقتصادي بشكل عام.

وعلى المستوى المالي، فالدعم المالي المخصص لهذه الغرف التي تمول عن طريق الرسوم الإضافية للضريبة المهنية، يعد غير كاف، مما يعرقل أداءها ودورها المطلوب.

كما أن ضعف الموارد المالية والبشرية، إذا ما أضفنا له سوء التوزيع الجغرافي لهذه الغرف الذي لا يستند على معايير تنموية واضحة المعالم، يدعو جميع الفاعلين المعنيين الى وقفة تأمل تؤسس لوضع الآليات الكفيلة بإصلاح تدريجي ومتين لهذا القطاع والنهوض به بشكل شمولي ومتكامل، تجاوزا للنظرة التجزئية لهذا القطاع، وعلى رأس ذلك إعادة النظر في الأنظمة الأساسية لهذه الغرف، بالإضافة إلى ضرورة الارتقاء بدورها لتلعب أدوارا تقريرية بدلا عن أدوارها الاستشارية الحالية، كما أنه قد أن الأوان لإعادة النظر في كيفية انتخاب أعضاء الغرف المهنية ومكاتبها بما يضمن فرز نخب مهنية مؤهلة تتمتع بالخبرة والكفاءة للقطع مع الأساليب التي تضر بمبدأ الشفافية والنزاهة وخدمة مصالح المهنيين .

إن تأهيل الغرف المهنية يمر أساسا عبر تأهيل وتكوين وتأطير المهنيين وجعلهم قادرين على تدير شؤون غرفهم المهنية، من خلال العمل على تغيير الأنظمة الأساسية بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، والبحث عن موارد إضافية من خلال عقد شراكات واتفاقيات تعاون مع غرف البلدان الأخرى، حتى تتمكن غرفنا المهنية من الاضطلاع بأدوارها التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي التي تشكل مرآة لمستوى رقي المجتمع وبنياته الاقتصادية والحضارية، مما يجعل الاهتمام بهذا القطاع أحد الرهانات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة محليا ووطنيا .

● لماذا الجمعية الديمقراطية للمنتخبين التقدميين ؟

إن تأسيس إطار جمعي يعنى بقضايا المنتخبين، ويعتق تطلعاتهم همومهم وآمالهم، ويستهدف الارتقاء بأدائهم، هو ما سعى إليه العديد من المناضلين التقدميين، لأكثر من عقدين من الزمن، للارتقاء بأدوار الجماعات الترابية والغرف المهنية، وريح رهان التنمية.

ومن المهم اليوم أن يسود الوعي بحيوية وأهمية إخراج هذا المولود إلى أرض الوجود، للاهتمام بالمنتخبين وتأهيلهم وتكوينهم وتأطيرهم ومواكبتهم لريح رهان الحكامة الجيدة والتنمية المندمجة المنشودة، من خلال برمجة وإنجاز مشاريع مبنية على التخطيط الإستراتيجي الذي يقطع مع التدبير العشوائي، لريح رهان التقدم و النماء والازدهار الذي نتوخاه ونطمح إليه، في إطار الجهوية المتقدمة التي تقوي دور المواطنين والمواطنات في المساهمة في تسيير شؤونهم، في كنف الديمقراطية التمثيلية المعززة بمبادئ وروح الديمقراطية التشاركية.

إن إخراج هذا المولود لأرض الواقع ليعد من محددات تطوير العلاقات التنظيمية بين جميع الفاعلين والمتدخلين، وترجمة الحماس الذي ظهر في جل اللقاءات الجهوية للمنتخبين على أرض الواقع.

هذا المولود الذي تعبأ لهيكلته كافة المناضلات والمناضلين محليا وإقليميا وجهويا و وطنيا، يتعين تحويله إلى مدرسة لتثبيت قيم الكفاءة والالتزام وخدمة المصلحة العليا للوطن والمواطنين، على أرض الواقع من خلال الجمع بين الفعل السياسي الملتزم والنبيل، وبين الأهلية العملية والميدانية والمعرفية، دون إغفال الجوانب القيمية والأخلاقية الذي تميزنا كمدرسة ديمقراطية تقدمية حديثة عريقة. المؤتمر الوطني السبت 10 دجنبر 2016